مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية

اسم المقال: الصراعات السياسية في الأندلس وأثرها في انتشار المذهب المالكي
اسم الكاتب: د. بشار محمد عباس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10404
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 05:53 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية
المجلد 147 العدد 4 (2023): 51 - 68

Damascus University Journal of Historical Studies
Vol. 147 No. 4 (2023): 51-68

الصراعات السياسية في الأندلس وأثرها في انتشار المذهب المالكي

د. بشار محمد عباس[1]

[1] دكتور مدرس – قسم التاريخ – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية -
bashar.muhammad.abbas@tishreen.edu.sy

الملخص:

شهد المجتمع الأندلسي بعد الفتوحات العربية الإسلامية، خلافات واسعة بين القوى الإسلامية الكبرى هناك، وصلت إلى مرحلة الصراعات السياسية، الأمر الذي قاد إلى تأثر المذاهب الدينية بتلك الصراعات، وذلك من خلال وقوف كل مذهب إلى جانب إحدى القوى السياسية المتنافسة، وبالتالي فقد حدثت جدالات دينية واسعة، سعى فيها كل مذهب لإظهار أحقية الطرف الذي يقف إلى جانبه، وهذا ما كان له انعكاسات مباشرة على الواقع الديني والسياسي على حد سواء. لقد كان المذهب المالكي أحد تلك المذاهب الموجودة، والذي تأثر بشكل كبير بتلك الصراعات السياسية القائمة فتارة يكون محل ترحيب وتأييد من قبل السلطات الحاكمة كالأمويين والمرابطين وتارة يكون موضع اتهام وملاحقة ومحاربة من قبل قوى أخرى كالموحدين.

ونتج عن تلك التجاذبات السياسية وتقلبات السلطة الحاكمة آثار كبيرة انعكست على الواقع الديني في الأندلس بشكل عام وعلى المذهب المالكي بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: المذهب المالكي، المرابطون، الموحدون، الأمويون، الفقهاء.

تاريخ الإيداع: 2023/5/25
تاريخ القبول: 2023/6/11

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

ISSN: 2789-7478 (online)
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/

Political Conflicts In Andalusia And Their Impact On The Spread Of The Maliki School

Dr. Bashar Abbas [1]

[1]Doctor- Department of History- Faculty of Arts and Humanities - Tishreen University - Latakia– Syria – bashar.muhammad.abbas@tishreen.edu.sy

Abstract:

Andalusian society, after the Arab-Islamic conquests, witnessed wide differences between the major Islamic powers there, which reached the stage of political conflicts, which led to the influence of religious sects in those conflicts, through the standing of each sect on the side of one of the competing political forces, and therefore religious controversies occurred. It is wide, in which each sect sought to show the eligibility of the party that stands on its side, and this had direct repercussions on the religious and political reality alike. The Maliki school was one of those existing and competing schools of thought, which was greatly affected by those existing political struggles, at times it would be welcomed and supported by the ruling authorities such as the Umayyads and the Almoravids, and at other times it would be the subject of accusation, persecution and fighting by other forces such as the Almohads.

As a result of these political tensions and the fluctuations of the ruling power, great effects were reflected on the religious reality in Andalusia in general and on the Maliki school of thought in particular.

Received: 25/5/2023
Accepted: 11/6/2023

Copyright:: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Key words: Maliki school, Almoravids, Almohads, Umayyads, Jurists.

المقدمة:

لقد تعاقب على حكم الأندلس[1] (الحموي، د.ت، ج1، 312-313)، (البغدادي ،1992م، مج1، 123). الكثير من القوى الإسلامية في العصور الوسطى، والتي حققت نجاحات كبيرة في توطيد دعائم دول وإمارات ترامت أطرافها إلى مساحات واسعة، وكان لها بالغ الأثر في إظهار الجانب الحضاري لبلاد الأندلس، ومن بين تلك القوى الإسلامية كانت دولة الأمويين ودولة المرابطين والموحدين وغيرها من الدويلات، والتي بدأت بالتشكل والظهور على مسرح الأحداث السياسية منذ القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، واستمر بقائها حتى نهاية الحكم العربي في بلاد الأندلس، ورغم ما وصلت إليه تلك الدول وما حققته من إنجازات كبيرة، إلا أنها كانت أنتجت خلال مسيرتها الكثير من المشكلات، وهذا ما أدى إلى اندلاع الصراعات السياسية الكثيرة بين حكام وأمراء تلك الدول، وفي بعض الأحيان كانت تمتد تلك الصراعات لتطال أفراد الأسرة الواحدة، وأحياناً مع أطراف سياسية أخرى، والتي أدت بدورها إلى اشتعال الكثير من الصراعات الدينية، وغالباً ما كان الطرف السياسي المنتصر يقوم بممارسة سياسة الاضطهاد ضد من وقف في وجهه من المذاهب والملل التي عارضته، ووقفت إلى جانب منافسيه.

أهداف البحث وأسئلته:

يهدف البحث إلى دراسة وتسليط الضوء على مسألة غاية في الأهمية، وهي الواقع الذي عايشه المذهب المالكي في البلاد الأندلسية، إثر الصراع السياسي الذي حصل في تلك البلاد، حيث كانت القوى السياسية المتناحرة تؤسس موقفها السياسي، اعتماداً على ما يقره رجال الدين من فتاوى فقهية، غالباً ما يتم استصدارها بناءً على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وذلك لإيجاد مسوغ شرعي لتلك الخلافات الناشئة أمام الرأي العام الإسلامي، وبالتالي إثبات الأحقية في الدفاع عن الحكم ولذلك كانت تستخدم تلك القوى السياسية أساليب وطرق متعددة وربما قد تصل إلى استخدام الحل العسكري لتحقيق تلك الغايات.

يجيب البحث على عدة تساؤلات أبرزها: ما هو موقف القوى السياسية والسلطات الحاكمة من انتشار المذهب المالكي وما هو أيضاً موقف تلك القوى من فقهاء وعلماء المذهب المالكي؟ وما هي ردة فعل فقهاء المذهب المالكي من الأطراف التي حاربت هذا المذهب ووقفت ضده؟

إشكالية البحث وأهميته:

تتجلى في التركيز على أثر الصراعات السياسية على الواقع الديني في الأندلس وبشكل خاص في المذهب المالكي، حيث أن كل الدول التي نشأت في البلاد الأندلسية قد قامت على أساس ديني، وبالتالي فقد امتد الصراع السياسي بين الأطراف المتناحرة إلى التأثير على الحياة الاجتماعية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعامل الديني، ومن هنا فقد اتبعت تلك القوى المتناحرة أساليب وطرق شتى لإثبات أحقية موقفها السياسي، ولذلك فقد تأثر المذهب المالكي تأثراً شديداً بتلك الصراعات ما بين مد وجزر، فبعض تلك القوى تبنت أفكار وتعاليم المذهب المالكي بشكل إيجابي كالدولة الأموية ودولة المرابطين، أما البعض الآخر فكان له موقفاً سلبياً كدولة الموحدين التي قامت بمحاربة المذهب المالكي وشن حملات ملاحقة واسعة ضد كل من يناصر أفكار هذا المذهب وقامت بنشر أفكارها ومعتقداتها على حساب المذهب المالكي. إن الأهمية المضافة إلى البحث تتجلى في كونه يقدم عرضاً لمدى التوافق والتعارض الذي حدث بين فقهاء المذهب المالكي والقوى السياسية الموجودة في الأندلس.

[1]- سميت بالأندلس نسبة إلى السكان الأندلس الذين سكنوها، وهي جزيرة كبيرة، تغلب عليها المياه الجارية والشجر والثمر، وهي تواجه أرض بلاد المغرب، ولها شكل مثلث، يحيط بها بحر المحيط والمتوسط، ويفصلها عن بلاد الإفرنج جبل عالٍ تصعب مسالكه.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على عدد من المناهج العلمية المتبعة في الدراسات التاريخية، منها:المنهج الاستقرائي: حيث تم الاعتماد عليه في هذا البحث، وذلك نظراً لكثرة المادة المصدرية الخاصة بفترة الدراسة، وندرة المادة العلمية التي تخص البحث.والمنهج التحليلي: الذي اعتمد عليه الباحث عند صياغة المعلومات ووضع التحليل المناسب لها. ومن هنا فإن البحث سعى لدراسة أثر الصراعات السياسية على الواقع الديني، وتأثيراتها بشكل خاص على المذهب المالكي، والذي تعزز وجوده تدريجياً في مراحل طويلة، من مراحل الوجود العربي الإسلامي في بلاد الأندلس.

أولاً: الصراع السياسي وتأثيره على الوضع الديني:

اتسم القرن الأول وبدايات القرن الثاني بانعدام المذاهب الفقهية الاسلامية في المغرب والاندلس، ويعود ظهور تلك المذاهب هناك إلى الخلافات السياسية بين الصحابة على تولي إمامة المسلمين، وهذا ما أحدث نقلة في حياة المسلمين الفكرية والسياسية، إذ ظهرت العديد من المذاهب والفرق الكلامية، والتي أوجدت لها العديد من الآراء والعقائد، وهذا ما أدى إلى ازدياد الخلاف والصراع بين المسلمين، وبدأوا بالاقتتال فيما بينهم لحسم تلك الصراعات(الشهرستاني، 1968م، ج1، 13).

وفرقة الخوارج هي خير مثال يمكن دراسته عن نشأة تلك الفرق، فهي المجموعة التي انسحبت من جيش الخليفة علي بن أبي طالب[2] (ابن الأثير، 1994م، ج4، 87)، أثناء حربه مع معاوية بن أبي سفيان[3] (الصفدي، 1955م، 56)، وذلك بعد قبول الإمام علي لقضية التحكيم، حيث اعتبروا الأمر خطيئة تؤدي إلى الكفر، وطلبوا من الإمام الرجوع عن الأمر، فقاموا بترك قواته بعد أن رفض طلبهم، وأطلق عليهم اسم الخوارج لأنهم خرجوا عن الإمام الحق الذي اتفقت عليه الجماعة، وفي خضم تلك الصراعات السياسية في الدولة العربية الإسلامية، ظهرت تلك الفرقة التي أعلنت تكفير كلاً من علي ومعاوية ومن رضي بالتحكيم من الناس (ابن كثير، 1991م، ج7، 281-282).

وقد وضع الخوارج أفكاراً لمواجهة الآراء والمعتقدات المنافسة لهم، فرفضوا انحصار الخلافة في قبيلة أو بأسرة معينة، ولم يشترطوا للخليفة قبيلة محددة، أياً كان حسبه أو نسبه، وإنما إرساء الحكم بالكتاب والسنة(حسن، 1996م، 8-9)، وهنا يتبين لنا أن ظهور الخوارج كفرقة دينية، كان مرتبطاً بموقف سياسي، والعامل الرئيسي الذي ساعد على تأسيسها هو الموقف الذي اتخذته من قضية التحكيم، ولكي يتم هذا التأسيس، كان لابد لها من وضع نظريات فكرية، للدفاع عن موقفها السياسي، فأصبحوا يكفرون كل من لم ينضم إليهم، وكل من رفض موقفهم السياسي، وقالوا أن الدين أمران أحدهما معرفة الله ومعرفة الرسول عليه الصلاة والسلام وتحريم دماء المسلمين وأموالهم. والثاني الإقرار بما جاء من عند الله تعالى جملة، وما سوى ذلك من التحريم والتحليل وسائر الشرائع. (المقريزي، 1418هـ، ج4، 185).

ولم يكن المغرب والأندلس في منأى عن تلك الصراعات السياسية، من خلال الرحلات من المغرب والأندلس لطلب العلم في المشرق، انتشر العديد من المذاهب والعقائد الإسلامية حيث أدت تلك الرحلات إلى ازدهار الحياة الفكرية والثقافية(أبو مصطفى،

---

[2]- هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي القرشي الهاشمي، وهو أول الناس إسلاماً، هاجر إلى المدينة وشهد جميع الغزوات مع الرسول إلا تبوك، وعندما آخى الرسول بين المهاجرين والأنصار جعل علياً أخاه في الدنيا والأخرة، كان زاهداً في أمور الدنيا، تولى حكم الدولة العربية الإسلامية بعد مقتل الخليفة عثمان عام 35هـ/655م، قتل في عام 40هـ/660م، وعمره 63سنة وحكم خمس سنوات.

[3]- معاوية بن صخر (أبو سفيان) بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، ولد قبل البعثة النبوية بخمس سنوات، تولى ولاية الشام في عهد عمر وعثمان، اتخذ مقتل الخليفة عثمان ذريعة له للخروج على الخليفة علي، نجح في البقاء في الشام لـ40سنة، قضى 20سنة منها والياً ومثلها خليفة، توفي عام 60هـ/ 679م وعمره 78سنة.

1998م،121)، فقامت السلطات السياسية الحاكمة باستغلال ذلك الازدهار الفكري ووجود المذاهب، لتحقيق أهدافها السياسية وهذا ما ساهم في انتشار بعض المذاهب الفقهية (المقري، 1986م، ج2 ،10)، ويظهر التباين واضحاً بين واقع المذاهب في كل من الأندلس والمغرب، ففي الأندلس تميز العلماء والفقهاء بعلو منزلتهم في المجتمع الإسلامي، لعدة أسباب منها: دعوتهم إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدور الذي اتخذوه في نشر الدين الإسلامي والعلم في المجتمع، ومحاربتهم للفساد، والقدرة في التأثير على الشعب عامة (البيلي، 1993م، 61-63)، ولكن الحكام عملوا على تحقيق غاياتهم السياسية من خلال استغلال الشعبية الواسعة للعلماء والفقهاء. الذين تبدلت طبيعة حياتهم، فانتقلوا من التوعية والوعظ، إلى حياة البذخ والرفاهية، التي أدت لانشغالهم عن دورهم في المجتمع، فصار همهم كسب الأموال، وشغل المناصب، مما أدى إلى انحرافهم عن مسارهم، إضافة إلى الضعف والتقصير في أصول الدين، والذي أفقدهم المصداقية بين العامة، فكانوا سبباً في تضليل الناس (طه، 2000م، 100).

أما في المغرب فقد كان واضحاً تدخل الدين في السياسة، ومثال ذلك هو حكم ابن الأغلب مؤسس دولة الأغالبة[4] (ابن وردان ، 1988م، 53-77) في ولاية أفريقية، الذي جهد في تأليب الرعية على حاكم دولة الأدارسة إدريس الثاني[5] (نصر الله، 1987م، 59-72)، فاضطر الأخير لعقد صلح معه، ولكن سرعان ما عارضه باتخاذ المذهب المالكي مذهباً رسمياً لدولته، على خلاف بني الأغلب الذين جعلوا من الاعتزال في الاعتقاد شعاراً لدولتهم تبعاً للخلافة العباسية، وذلك على عكس إمارة الأمويين في الأندلس، إذ أدى الاستقرار السياسي دوراً في إثبات جدارة وجودها، ومكنها من الاختيار المذهبي، حسب ما تمليه ظروف الدولة ومصلحتها (شرحبيلي، 2000م، 77-78).

ويتبين مما سبق أن الأحداث السياسية والصراعات التي عاشتها الدولة العربية الإسلامية، أدت إلى نشوء الفرق والمذاهب الدينية.

ثانياً: نشوء المذهب المالكي وبداية ظهوره في الأندلس:

يعد الإمام مالك بن أنس مؤسس المذهب المالكي[6] (المامي، 2002م، 26-113)، حيث عدت المدينة المنورة مركزاً لانطلاق هذا المذهب، ومن ثم انتشر في مصر والعراق وخراسان وفارس والشام وبلاد المغرب والأندلس (المسلمي، محمد صالح وبنصر، محمد علوي وخرشفي، إدريس وسعيد، الحسين والتيغانميني، الحسين الحيان وأحمدون، عبد الخالق وفيفو، عبد السلام، د.ت، 207)، اعتمد الإمام مالك على الكتاب والسنة، مراعياً الأصول والقواعد المرتبطة بمقاصد الشريعة، وتميز بالمرونة في معالجة الأحكام الفقهية والمسائل الفرعية، ودقق في الرواية والحديث، منعاً لاختلاط الصحيح بغيره، واتسم بكثرة أصول مذهبه، وهذا ما أغنى الفكر المالكي، وميزه عن بقية المذاهب التي أخذت ببعضها (نسيم، نوار، 2013م، 72-74)، فألف كتاب سماه الموطأ وقيل لأن

---

[4]- ابن الأغلب: هو إبراهيم بن الأغلب والي الدولة العباسية في أفريقية، ونجح بتأسيس دولة الأغالبة (184-296هـ/800-909م)، واستمر حكمها قرن ونيف، حكم خلالها ثلاثة عشر حاكماً، وقضى عليهم الفاطميون.

[5]- دولة الأدارسة (172-375هـ/788-985م)، التي تنتسب إلى إدريس بن عبد الله، فرّ إلى مصر بعد معركة فخ (169هـ/ 785م)، بين العباسيين والعلويين، ومنها انتقل إلى المغرب الأقصى، ليبدأ بعدها إدريس بضم البلدان إلى دولته، فسيطر على كامل المغرب الأقصى، وبعد وفاته خلفه ابنه إدريس الثاني (177-213هـ/793-828م) في الحكم، ثم تولى الحكم محمد بن إدريس (213-221هـ/828-836م)، ومع تولي حكام ضعفاء حكم الدولة قضى عليهم الفاطميون.

[6]- ينتسب المذهب المالكي إلى مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث التيمي، ولد في المدينة المنورة عام93هـ، ويذكر أن عائلته هاجرت من اليمن، حفظ القرآن والحديث والفقه، توفي عام 179هـ، قصده طلاب العلم من مختلف الأمصار، وألفوا العديد من الكتب بينوا فيها أراء الإمام مالك واتباعه في الفروع والأصول، سواء التي ألفت في الفقه وأصوله وقواعده، او التي ألفت في التفسير وشرح الحديث، وقد انتشر هذا المذهب في أصقاع كثيرة من المعمورة فنشأت المدرسة المدنية والمصرية والعراقية والمغربية، ومن أشهر علمائها أسد بن الفرات (ت213هـ) والإمام سحنون (ت240هـ)، وقد شهد المذهب المالكي في المغرب تراجعاً كبيراً بسبب محاربة السلطات السياسية المتكررة له، كما حدث خلال حكم الأغالبة والموحدين.

فقهاء المدينة واطئوه عليه أي وافقوه عليه، وهو أقدم ما ألف في الفقه، حيث قام فيه بتوضيح الشرع للناس (ماجد، 1996م، 183).

انتشر المذهب المالكي انتشارا كبيرا في بلاد الغرب الإسلامي، وإمامه مالك، ما زال حياً؛ فقد رحلت مجموعة من طلبة هذه البلاد في منتصف القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي نحو المشرق لطلب العلم، وكانت وجهة الرحلة مقصورة على الحجاز ومن بين هؤلاء: زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون (ت 240هـ/854م) الذي يذكر أنه هو أول من أدخل مذهب مالك إلى الأندلس وكان ممن تتلمذ على يد مالك وأخذ عنه مباشرة، ومعه جماعة من بينها: علي بن زياد (ت 183هـ/799م) وصقلاب بن زياد الهمداني (ت 193هـ/808م). وقرعوس بن العباس (ت 199هـ/814م) وأسد بن الفرات (ت 213هـ/828م) ويحيى بن يحيى الليثي (ت 234هـ/848م) وكان لعودة هؤلاء إلى بلادهم الأثر الكبير في نشر المذهب، بالتدريس، والقضاء، والفتوى، متبعين نهج مالك في الاستنباط، والتحري في استخراج الفروع المؤسسة على الأصول. ولم ينتقل مالك إلى الرفيق الأعلى حتى كانت مدرسته في الأندلس، وإفريقية من أقوى المدارس. وزاد ذلك من الرحلة إلى مالك والأخذ عنه؛ لأن من عرف بـ "عالم المدينة" جدير بالإقبال عليه، والأخذ عنه، فكان ذلك معيارا في نظر الناس لرفعة المنزلة، وعلو السند، والترجيح في النقل. (الشنقيطي، 2015، ج1، 45).

ومع انتقال بعض الصحابة والتابعين ومجيئهم إلى الأندلس واستقرارهم بها بدأت العلوم الدينية بالظهور وبخاصة بعد الحملة التي قادها موسى بن نصير (85-97هـ/ 704-715م)[7] (المكناسي، 1973م، 15-16)، كانت الأندلس تعرف العصبيات القبلية ولا وجود للمذاهب في تلك الفترة، وإنما كان هناك الفقهاء والمحدثين الأوائل والقضاة وذلك في المرحلة الأولى من فتح الأندلس، ويعد مذهب الإمام الأوزاعي[8] (ابن عساكر، ج35، 1996م ، 147-150) هو الوحيد الموجود في الديار الأندلسية، حيث يقول ابن الفرضي: "زهير بن مالك البلوي[9] (الصلابي، 2007م، 146-150)، كان فقهياً على مذهب الاوزاعي على ما كان عليه أهل الأندلس" (ابن الفرضي، ج1، 1971م، 181)، يضاف إلى مذهب الأوزاعي، مذهب أهل الشام منذ الفتح؛ ففي دولة الحكم بن هشام بن عبد الرحمن، وهو ثالث الولاة الأمويين بالأندلس، انتقلت الفتوى إلى رأي مالك بن أنس وأهل المدينة، فانتشر علم مالك ورأيه بقرطبة جميعاً وذلك برأي الحكم واختياره. وكان علي بن زياد التونسي هو أول من فسر لأهل المغرب قول مالك، ولم يكونوا يعرفونه، وقد كان دخل الحجاز والعراق في طلب العلم، وهو معلم سحنون الفقه وكان يوجد بالقيروان. ولما جاء المعز بن باديس عام (407هـ/1016م) حمل الناس على العمل بالمذهب المالكي. أما المغربان: الأقصى، والأوسط؛ فقد اختلفت الروايات في تاريخ دخول المذهب إليهما بين أواخر القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، أو أواسط القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي. وقد كانت كلمة المغرب" تطلق على الغرب الإسلامي بكامله وبقيام الدولة المرابطية انتشر المذهب في عموم المغرب حتى قال

---

[7] – موسى بن نصير اللخمي، ولد عام19هـ/640م في بلاد الحجاز، ونشأ وتربى في دمشق، في عهد معاوية غزا جزيرة قبرص، وولاه الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك على أفريقيا، وما ورائها من بلاد المغرب عام 88هـ /706م، استقر في القيروان، وقام بإرسال الجيوش إلى بلاد الأندلس لفتحها، وفي سنة95هـ/713م عاد إلى دمشق بناء على طلب الخليفة الوليد، وفي عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك عزله من ولاية أفريقيا، وتوفي عام97هـ/715م.

[8] – مذهب الأوزاعي: ينسب إلى الفقيه عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد بن أبي عمرو الأوزاعي، لأنهم سكنوا محلة الأوزاع، وهي قرية خارج باب الفراديس من دمشق، ولد سنة 88-157هـ/706-773م، سكن في دمشق ثم انتقل إلى بيروت حتى وفاته، وانتشر مذهبه في الشام والمغرب والأندلس وفارس وخراسان، احترقت كتبه بعد الزلزلة التي أصابت الشام سنة 130هـ/ 747م.

[9] – زهير بن مالك البلوي(65-71هـ/685-690م): كان فقيهاً على مذهب الأوزاعي على ما كان عليه أهل الأندلس وهو من أهْل قُرْطُبَة ويُكَنَّى أبا كِنانة أندلسي، فقيه كان يفتي بقول الأوزعي، وكان في عصر عبد الملك بن حبيب السلمي، مات قبل الخمسين ومائتين بعد موت عبد الملك، ذكره بن حارث وهو من الصحابة، شهد فتح مصر عام20هـ/640م، تحت قيادة عمرو بن العاص، وهو من قيادات الفتح في الشمال الأفريقي، أمتاز بصفات قيادية كالشجاعة والإقدام، خاض حروب عدة ضد الروم والبربر، حقق خلالها الانتصار، استشهد عام76هـ/695م بعد خوضه معركة غير متكافئة مع الروم في برقة.

المراكشي في المعجب: "لم يكن يقرب من أمير المؤمنين ويحظى عنده، إلا من علم عِلْم الفروع؛ ففقت في ذلك الزمان كتب المذهب وعمل بمقتضاه، ونبذ ما سواها وكثر ذلك حتى نُسي النظر في كتاب الله، وحديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فلم يكن أحد من مشاهير أهل ذلك الزمان يعتني بهما كل الاعتناء. ودان أهل ذلك الزمان بتكفير كل من ظهر منه الخوض في شيء من علوم الكلام. (الشنقيطي، 2015، ج1، 39)؛ (المراكشي، 1949م، 131).

ومن أهم العوامل في انتشار المذهب المالكي في الأندلس:

– ملائمة المذهب المالكي لطبيعة المغاربة والأندلسيين، حيث يقول ابن خلدون[10] (ابن خلدون، ج1، 1979م، كلمة الناشر تعريف بالمؤلف): "وأما مالك رحمه الله تعالى فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس، وإن كان يوجد في غيرهم، إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل، بما أن رحلتهم كانت غالباً إلى الحجاز، وهي منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار العلم، ومنها خرج إلى العراق، ولم يكن العراق في طريقهم، فاقتصروا على الأخذ عن علماء المدينة، وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك وشيوخه من قبله وتلاميذه من بعده. فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلّدوه دون غيره ممّن لم تصل إليهم طريقته وأيضاً فالبداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البدو، ولهذا لم يزل المذهب المالكي غضاً عندهم، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره من المذاهب" (ابن خلدون، ج2، 2004م، 190–192).

– وجد أهل الأندلس في مذهب مالك ما يستحق الإتباع وذلك لأنه مذهب عملي أكثر منه نظري ولكثرة مراعاته لأعراف الناس وعاداتهم ولأنه مسايراً لعقلية أهل الأندلس، ولاعتماده على النص والنقل، والأثر والرواية، فتم تفضيله وصار عندهم عادة وفطرة (ربوح، 2015، (19): 322).

– تكلم الفقهاء المالكيون أكثر من غيرهم عن حكم العدة أو المواعدة بتفصيل لا نجده عند غيرهم، ولعل مرجع هذا إلى أن المصلحة في هذا المذهب أصل من الأصول التي قام عليها، خاصة في الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات الجارية بين بني الإنسان بعضهم مع بعض، وهو ما يسمى في اصطلاح الفقهاء بالعادات، وأن الأصل في هذا القسم هو الالتفات إلى المعاني والبواعث التي شرعت من أجلها الأحكام (منظمة المؤتمر الاسلامي(1): 596).

– الاتصال بالحجاز من بلاد الأندلس بشكل دوري بالإضافة إلى خلو الأندلس من المذاهب الإسلامية هي أسباب أدت إلى كثرة تلاميذ مالك وانتشارهم في الأصقاع الإسلامية (الشكعة، 1991م، 75–80).

– إعجاب الناس بشخصية الإمام مالك وأفكاره وآرائه، فاستطاع كسب ثقتهم من خلال إمكانياته العالية في الاجتهاد المطلق في العلم، فالتزموا بتعليماته (شرحبيلي،2000م، 25).

وبذلك أصبح المذهب المالكي هو السائد في بلاد الأندلس وتوطدت أركانه، وقويت دعائمه فتمكن من النجاح لبساطة أفكاره.

[10]– هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، ولد في تونس عام732هـ/1332م، ينحدر من مدينة إشبيليا في بلاد الأندلس، تلقى علومه على يد عدد كبير من العلماء الأندلسيين الذين هاجروا إلى تونس، وقد عاش ابن خلدون حياة سياسية حافلة سواء في عهد بني مرين في فاس، أو بني حفص في تونس، لكنه ما لبث أن اعتزلها، وانسحب من الحياة العامة لمدة أربع سنوات بين عامي 776–780هـ/1376–1380م في وهران بالجزائر، له العديد من المؤلفات، أهمها: شرح البردة، تلخيص كتاب ابن رشد، وألف كتاب الحساب، وتاريخ ابن خلدون المسمى العبر في ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر المسمى بمقدمة ابن خلدون.

ثالثاً: موقف الدولة الأموية من المذهب المالكي:

تمكن الأمويون[11] (ابن الكازروني، 1970م، 81-108)، من بسط سيطرتهم على بلاد الأندلس، وعملوا على تأسيس حكم جديد بقي حتى النصف الأول من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي (أبو زهرة، 2002م)، ويعد هشام بن عبد الرحمن الداخل (172-180هـ/788-796م)[12] هو أول من دعا للالتزام بمذهب مالك في الأندلس[13] (مجهول، 1989م، 109)، فألزم الناس به وصيّر القضاء والفتيا عليه وذلك في عشر السبعين ومائة في حياة مالك. (مخلوف، 2003، ج1، 636)

ومن العوامل التي دعت هشام بن عبد الرحمن الداخل لاعتبار المذهب المالكي مذهباً رسمياً في الأندلس، هي:

- كانت القوى السياسية في المشرق والمتمثلة بالدولة العباسية التي كان حاضراً فيها مذاهب متعددة، أما في الأندلس فالمذهب المالكي لم يوظف سياسياً بالتالي كان مؤهلاً أكثر من غيره ليكون مذهب رسمي للدولة الأموية هناك (الجابري، 2002م، 298).
- المواقف السياسية للإمام مالك التي تمثلت في صلته القوية بالعلويين، الأمر الذي سبب في حب المغاربة له، باعتبارهم يحبون ويعلون من شأن البيت العلوي[14] (الدقر، 1998م، 369-370)، ولم تخف تلك الصلة عن الدولة العباسية، إضافة لمواقفه غير المعلنة المتمثلة بميله للأمويين (أبو زهرة، 1952م، 57).

بسبب طغيان وإسراف وميول الأمير الحكم بن هشام (180-206هـ/ 796-821م)[15] (عنان، 1997م، 230)، للهو، قامت في قرطبة العاصمة الأندلسية ، ثورة للإطاحة به وكان عماد تلك الثورة الفقهاء المالكيين، الذين قاموا بتحريض العامة على الأمير (المراكشي، 1949م، 30)، الذي عرف بسوء مسلكه الأخلاقي (بولطيف، 2009م، 80)، وفي حقيقة الأمر أن الفقهاء المالكيين هدفوا إلى انتزاع السلطة السياسية، غير أن هذه السلطة تمكنت من إفشال الثورة التي بينت المكانة العالية للفقهاء، فجرى نوع من التحالف بين السلطة السياسية والفقهاء، وكان من بنوده رفع مكانة الفقهاء ودعمهم حيال خصومهم(عنان، 1997م، ج1، 230-231).

عاد للمذهب المالكي مكانته بعد استلام عبد الرحمن بن الحكم (206-238هـ/821-852م) (الشكعة، د.ت، 75-80)، للحكم، ، حيث عمل على تقريب الفقيه يحيى بن يحيى (ت: 234/848م)[16] (عنان ، 1997م، ج1 ،254-255)، فكان لا يمضي في الديانة أمراً، إلا عن رأيه، ولا يستقضي قاضياً ولا يعقد عقداً إلا بعد مشورته، وفي الجانب الأخر نجد أن الفقهاء قاموا بدعم الخط

---

[11]- الأسرة الأموية: سلالة حكمت الدولة العربية الإسلامية، بين عامي41-132هـ/661-749م، بلغ عدد خلفائها أربعة عشر خليفة، ثلاثة من البيت السفياني والباقي من البيت المرواني نسبة إلى مروان بن الحكم، كان أول خليفة لهم معاوية بن أبي سفيان، وأخر خلفائهم مروان بن محمد، استمر حكمهم ما يقارب92سنة، شهد حكمهم العديد من الثورات الداخلية، وبعد سقوط حكمهم في دمشق نجحوا في تأسيس دولة جديدة في الأندلس.

[12]- هشام بن عبد الرحمن الداخل: ثاني أمراء الدولة الأموية في الأندلس، ولد في قرطبة سنة 139هـ، عينه والده ولياً للعهد مما أدى إلى حدوث نزاع مع أخيه الأكبر سناً وهو سليمان، له عدد من الأعمال الداخلية كبناء مسجد قرطبة وغيرها. انظر: (عنان) محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس (العصر الأول من الفتح إلى بداية عهد الناصر)، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م، ص223.

[13]- ذكرت إحدى الروايات التاريخية أن وفداً من الحجاج الأندلسيين زاروا شيخ علماء المدينة مالك، وجرى بينهم حديث، فسألهم عن أحوالهم، وسيرة حكامهم، فامتدح الأندلسيون حاكمهم، وأخذوا يعددون مزاياه، وهي مفقودة عند خليفة بغداد، فامتدح مالك هذا الأمير، وقال: ليت أن الله زين حرمنا بمثله، وعندما عاد القوم إلى الأندلس أبلغوا أميرهم بما قاله، فبدأ الأمير يقتنع بشخصية مالك، ومن ثم التفكير في اتخاذ مذهبه مذهباً للأندلس.

[14]-وقف الإمام مالك إلى جانب المعارضين للحكم العباسي، إذ أفتى عند قيام محمد النفس الزكية ببيعة أبي جعفر المنصور، بأنها غير ملزمة لأنها كانت على الإكراه، معتمداً على قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (ليس على مستكره يمين).

[15]-الحكم بن هشام: ولد في قرطبة سنة 154هـ/771م، كان طاغياً حازماً شجاعاً، وهو أول من أظهر فخامة الملك بالأندلس، وأسرف في تأييد هيبته، وجدد عهد أجداده بالمشرق، كان ميالاً للهو مولعاً بالصيد، ويؤثر مجالس الندماء والشعراء.

[16]- عبد الرحمن بن الحكم: ولد في طليطلة سنة 176هـ/792م، كان أحب أبناء الحكم إليه، درس الحديث والفقه، كان ينوب عن والده في الحكم خلال مرضه، كان وافر الخبرة في شؤون الحكم والإدارة، ويحسن اختيار الرجال للمناصب،، فكان يحشد حوله خيرة رجال الدولة من الوزراء والولاة والقادة والقضاة.

السياسي للدولة الأموية ، فكان يحيى يذكر السيرة الحسنة للأمير، ويعترف بفضله، ويحض الرعية على طاعته ويزين لهم أعماله[17] (ابن الفرضي، 1971م، 898-900).

ويرجع الفضل إليه في تثبيت مذهب مالك في الأندلس، فقد كان يحيى بن يحيى المستشار الأول للخليفة عبد الرحمن بن الحكم، "لم يعط أحد من أهل العلم بالأندلس منذ دخلها الإسلام من الحظوة، وعظم القدر، وجلالة الذكر، ما أعطيه يحيى بن يحيى، كان الأمير عبد الرحمن بن الحكم يبجله تبجيل الأب، ولا يرجع عن قوله، ويستشيره في جميع أموره وفيمن يوليه ويعزله؛ فلذلك كثر القضاة في مدته" (علي، 2000م، 77)

اعتمدت السلطة السياسية الأموية بشكل كبير على المذهب المالكي، وتجلى ذلك في الصراع بين الأمويين والفاطميين[18] (الفاسي، ج1، 1983م، 42-44)، (حمودة، 2007م، 388)، خلال وجودهم في المغرب، وكان للمذهب المالكي دور كبير باعتباره الموجه الروحي للأوساط الشعبية، وله أثر بالغ في الصراعات السياسية، حيث قدم الفقهاء الدعم القوي لحليفهم الأموي (بولطيف، 2009م ،81-82)، وهذا ما دعا الخليفة الحكم المستنصر[19] (شرحبيلي، 2000م، ص99)، للدفاع عن المذهب المالكي ومحاربة كل من يخالفه، فقال: "من خالف مالك بالفتوى وبلغنا خبره أنزلنا به من النكال ما يستحقه، وجعلناه عبرة لغيره، فقد اختبرت فوجدت أن مذهب مالك وأصحابه أفضل المذاهب، ولم أر في أصحابه وفي من تقلد بمذهبه غير معتقد للسنة والجماعة، فليتمسك الناس بهذا، ولينهوا عن تركه، ففي العمل بمذهبه جميع النجاة" (الونشريسي، 1981م، ج12، 26).

ولعل هذا التصرف ومثله أدى إلى التعصب فاكتوى به كثير من العلماء الذين لم يجدوا بدًا من مواجهته، ومثال ذلك موقف ابن حزم الذي واجه هذا الموقف بصلابة وعناد. ومن بين أقواله في هذا الشأن: "قد وصل أهل الأندلس في تقليد مالك حتى يعرضوا كلامه تعالى وكلام رسوله على مذهب إمامهم، فإن وافقاه قبلوهما وإلا طرحوهما وأخذوا بقول صاحبهم، مع أنه غير معصوم. ولا نعلم بعد الكفر بالله معصية أعظم من هذا" (المهدوي، 2007، 39).

كان للفقهاء المالكيين دور كبير خلال حكم ملوك الطوائف (427-484هـ/1036-1091م)، فاستغلوا المذهب المالكي السائد آنذاك في المغرب والأندلس ووظفوه في خدمة مأربهم وجمع كلمتهم، فأدى ذلك إلى تمكينه وترسخه بين عامة الناس(بنسباع، 1999م، 14)، لدرجة أنهم أصدروا فتوى بإلحاق الأندلس بالحكم المرابطي، المستند على أساس ديني إصلاحي، معتمدة على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ازدهرت الحركة الفقهية في المغرب وزاد نشاطها الفكري أيام المرابطين وكان المذهب المالكي مذهباً رسمياً للدولة اعتمدته في معاملاتها وحظي فقهاؤه بالرعاية (بولطيف، 2009م، 87)، واستمر هذا المذهب في عهد الامويين والمرابطين مذهباً معتمداً، إلا أنه كان يتعرض للكثير من المضايقات من السلطة السياسية للحد من نفوذهم السياسي والديني والاجتماعي في البلاد.

---

[17]- يحيى بن يحيى: مصمودي الأصل، رحل إلى الشرق، وسمع من الإمام مالك مذهبه، وتفقه به، ولما عاد إلى الأندلس سعى لنشر المذهب المالكي فيها، فعلا شأنه، شارك في الثورة ضد الأمير الحكم، لكنه عفا عنه فيما بعد.

[18]- الدولة الفاطمية: يعد عبيد الله المهدي المؤسس الحقيقي للدولة الفاطمية، ولد في مدينة السلمية في بلاد الشام، وبدأ دعوته منها، وعند انكشاف أمره من قبل العباسيين، غادرها نحو مصر ثم بلاد المغرب، فبدأ دعوته من سجلماسة وبدأ نفوذه يتوسع ويزداد أنصاره، ووقعت بيده مدن عدة، حتى عام 297هـ/909م عندما لقب بألقاب الخلافة، ولقب بالمهدي أمير المؤمنين، وبعد استقرار الأمر للفاطميين في بلاد المغرب، بدأ هؤلاء بالتوجه نحو الشرق، فأرسلوا جيشاً بقيادة جوهر الصقلي، الذي نجح في السيطرة على مصر والشام، ليتم تأسيس الخلافة الفاطمية في المشرق، وقد مرت هذه الدولة بمرحلتين مرحلة القوة: حكم خلالها عدد من الخلفاء الأقوياء، الذين نجحوا في ترسيخ كيان الدولة، أما دور الضعف: فشهد وصول خلفاء ضعفاء إلى الحكم، سقطت الدولة على أيديهم.

[19]-الحكم المستنصر بالله: أمير الأندلس، وهو ابن الخليفة عبد الرحمن الناصر، كان الحكم شغوفاً بالعلم، ولم يبلغ شأنه فيه أحد ممن قبله، كما اجتمع في مكتبته من نفائس الكتب ما لم يجتمع لأحد ممن تقدمه، حيث قدر عدد مجلداتها 400 ألف مجلد.

رابعاً: الصراع بين الموحدين والمذهب المالكي:

تميز المذهب الموحدي عن مذاهب أهل السنة عامةً والمالكي خاصةً، في استبعاده للرأي بالظن، وكذلك التفسير المجازي للأصول بدلاً من التفسير الحرفي (بل، 1987م، 276–277). ومع وصول محمد بن تومرت[20] (محمد الزركشي، 1966م، 3)، (النجار، 1983م، 23–33) إلى تينمل[21] (اليافعي ، ج3، ١٩٩٧ م، 180) حارب المذهب المالكي في محاولة منه لنشر مذهبه، ودعوته له في المغرب العربي، والتي تضمنت تحفيظ الناس الأحاديث المرفوعة إلى الرسول، ومعرفة الأسانيد، ومعرفة نص الحديث، والتمييز بين الحديث الصحيح والمرفوع، ومعرفة الحديث الحقيقي من المجازي (ابن تومرت، 2007م، 234–263). ويعود سبب عداوة ابن تومرت للمذهب المالكي كونه كان المذهب الرسمي للدولة المرابطية، إضافة لمعاناته مع علماء وفقهاء المالكية عند إجراء المناظرات الدينية، وعزم هؤلاء على قتله، لولا نجاحه بالخروج إلى تينمل. سعى ابن تومرت على محو كل ما يربط الأذهان بدولة المرابطين، فحول دين الدولة للمذهب الظاهري[22] (الجابري، 2002م ،300)، وهو أكثر المذاهب تعارضاً مع المذهب المالكي، ففرض ابن تومرت على الناس علم التوحيد أو علم الكلام[23] (ابن خلدون، 1979م ، ج1، 580) فرضاً، وألزمهم بقراءة كتب الغزالي[24] (الغزالي، 2013م، 18–22)، فأخذ الناس بقراءتها، حتى لم يبق في هذه الجهات من لم يغلب عليه حب كتب الغزالي، كان الدور الأكبر لنشر العقيدة الأشعرية وعلم الكلام في المغرب هو لابن تومرت، فتميز هذا العلم بكونه مفتاح الدخول إلى السياسة (النجار، 1983م، 218–219) ، واهتم ابن تومرت بالتصوف القائم على الزهد والتقشف[25] والتقليل من شأن الدنيا (ابن خلدون ، 1979م ج6، 301)، فجعله معياراً لتمييز المخلصين من اتباعه كونه أحد الأسس التي قام عليها منهجه الفكري، فأظهر لنفسه البراهين والكرامات[26] (الفاسي، 1971م، 172)، مستغلاً قلة معارف سكان المنطقة وإدراكاتهم الدينية، فحظيت تعاليمه بقداسة كبيرة عند المغاربة عامةً، وأهل مصمودة[27] (الحموي، ج5، ١٩٩٥م، 136)، بشكل خاص.

---

[20]– هو محمد بن عبد الله (المعروف ب تومرت) بن عبد الرحمن بن هود بن خالد بن تمام بن عدنان بن صفوان بن جابر بن يحيى بن عطاء بن رابح بن يسار بن العباس بن محمد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، كانت أسرته من أواسط القوم، لا تملك الثروة والمال، لكنهم تميزوا بمكانة دينية عالية، للمزيد:

[21]– تينمل: بكسر المثناة من فوق وسكون المثناة من تحت وبعدها نون ثم ميم مفتوحة ولام مشددة، تقع بين جبلين، ولا يسع الطّريق إليها إلّا الفارس، وقد ينزل عن فرسه في أماكن صَعْبة، وفيها مواضع لَا يُعْبَر فيها إلّا علي خشب، فإذا أُزيلت خشبة لم يمرّ أحد. وهذه الطّريق مسافة يوم.

[22]– أحد المذاهب الفقهية التي عرفها المسلمون، يرجع تأسيسه إلى داوود الأصبهاني (202–270هـ)، وكان في بدايته شافعياً، ثم انصرف إلى طلب الحديث، والتخلي عن القياس، ويتلخص المذهب بنقطتين: الأولى: هو القول بأن الشريعة نصوص فقط، وأن الأحكام يجب أن تؤخذ من ظاهرها، دون تأويل أو قياس، فالقرآن مبين عندهم بنفسه، يدل ظاهر لفظه على المعنى المقصود. والثاني: فتتعلق بما لم يرد فيه نص خاص مباشر، وهنا يعتمد هؤلاء على الدليل، وهو استدلال يعتمد على صريح النصوص.

[23]– هو علم يتضمن الحجج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذهب السلف وأهل السنة، وسر هذه العقائد الإيمانية هو التوحيد.

[24]–هو محمد بن محمد بن أحمد الطوسي أبو حامد الغزالي، ولد في طوس إحدى مدن خراسان 450هـ/1059م، ينتمي إلى عائلة فقيرة كان محباً للعلم يجالس الفقهاء والوعاظ، دخل في خدمة ملكشاه السلجوقي، مؤسس المدرسة النظامية في بغداد، وعيّن الغزالي فيها فنال شهرة عظيمة، درّس فيها أربع سنوات، وغادرها إلى مكة ودمشق، وعاد إلى بغداد ودرس في نيسابور وطوس، توفي عام 505هـ/1111م.

[25]– كان ابن تومرت يلبس العباءة المرقعة، وله قدم في التقشف والعبادة، وقوته رغيفاً من الخبز كل يوم من غزل أخت له وعليه كمية من السمن أو الزيت، واستمر على ذلك حتى عندما بدأ بدعوته وأصبح زعيماً للموحدين، وتغيرت حالته الاجتماعية والسياسية والفكرية. انظر: النجار: تجربة الإصلاح، ص70.

[26]–اختلق ابن تومرت عدد من الروايات حول معجزات حدثت معه، وكان منها: حادثة نزول الملائكة عليه، وكلام الأموات له في قبورهم ليشهدوا له بصدق دعوته.

[27]– وهي قبيلة بالمغرب فيه موضع يعرف بهم، وبينهم كان محمد بن تومرت صاحب دعوة بني عبد المؤمن حتى تمّ له بالمغرب ما تمّ من الاستيلاء على البلاد والغلبة.

كما أجبر ابن تومرت الموحدين العامة على حفظ ودراسة مؤلفاته وكتبه إلى جانب الدراسات الدينية والقرآنية، فنجح إلى حد ما في ترسيخ تلك الكتب عندهم، وأول كتاب ألفه لهم سماه التوحيد باللسان البربري، ويتكون من سبعة أحزاب، على عدد أيام الجمعة وأمرهم بقراءة حزب واحد منه، كل يوم إثر صلاة الصبح بعد الفراغ من حزب القرآن. ثم ألف لهم كتاباً أخر سماه القواعد، وآخر سماه الإمامة، وهما موجودان بأيدي الناس إلى هذا العهد، ودوّنهما بالعربي والبربري، وكان فصيحاً في اللسان العربي والبربري، ينقل بهما إليهم المواعظ والأمثال، ويقرب لهم المقاصد فجذب نفوسهم، واستجلب قلوبهم وسهل عليهم التعليم بنفسه وبأعيان أصحابه" (مؤلف أندلسي من أهل القرن الثامن الهجري، 1979م، 109-110). وقد وجه الكثير من العلماء الانتقادات لابن تومرت حيال موقفه هذا، وأبرزهم ابن رشد الذي دعا إلى: "إبقاء الدين في المستوى الذي لا يصبح فيه سياسياً، أي مستوى العبادات والمعاملات الضرورية، أي الدين البسيط المفهوم لعامة الناس، فَتُقَدَّم لهم أمور الدين كما هي على ظاهرها في الشرع" (الجابري ، ١٩٩٨ م، 103)، وبالتالي فإن اعتقاده هو أن يبقى حداً أدنى من الدين عام للناس (أومليل، 1996م، 210). في حين أن المالكية يعارضون تدخل ذوي السلطان في شؤون دينهم (محمود، 1990م، 64-66)، وهذا أثار حفيظة المالكيين ضد التدخلات الدينية للموحدين في مذهبهم.

قام ابن تومرت بوضع عقيدة المهدوية والإمامة والعصمة لدى الموحدين، إضافة للمذكرات الفقهية في العبادات التي اقتبسها من كتاب الموطأ لمالك بن أنس بعد أن قام بتجريدها من أسانيد وأسماء العلماء(علام، 1970م، 307)، وبرغم الاعتراضات الكثيرة على أفكار ابن تومرت إلا أن دعوته حازت على ثقة الناس، لأنه كان شديد الاتصال بحياتهم ووقوفه على المنازعات الشخصية بينهم، فاكتسبت البنية العامة لتلك الدعوة، باعتبار ثقافته الاجتماعية شكلت عاملاً مهماً في آرائه خاصةً والدعوة وطرقها عامةً (النجار، 1983م ، 350-351). استمر عبد المؤمن بن علي[28] (مجهول،2007،ج1، 15)؛ (أبو الفداء، د.ت، ج3، 40)؛ (الذهبي، 2003، ج12، 139) بنفس آلية ابن تومرت في تسيير أمور السلطة والحكم في الدولة الموحدية، فأوجد نظام تعليمي متكامل وشامل لكل النواحي الدينية والدنيوية، إضافة لحضور الصلوات وقراءة الحزب من القرآن بعدها[29] (مجهول، 1989م، 150)، لم يكتف عبد المؤمن بتطبيق سياسته على الحفاظ وإنما تعدتها إلى عامة الناس، ويظهر ذلك في رسالته إلى أهالي بجاية[30] (الحموي، د.ت، ج1، 339) يحضهم على إظهار الحق، وإقامة الحدود، وحفظ الشرائع، فيقول: "ويؤمر الذين يفهمون اللسان الغربي، ويتكلمون به، أن يقرؤوا التوحيد بذلك اللسان من أوله إلى أخر القول في المعجزات ويحفظوه ويفهموه ويلازموا

---

[28] عبد المؤمن بن علي بن علوي، القيسي المغربي الكومي التلمساني. [المتوفى: 558]، ولد بقرية من ضياع تلمسان، وكان أبوه صانعا في الفخار مؤسس دولة الموحّدين في شمال إفريقية خضع له المغربان: الأقصى والأوسط، واستولى على اشبيلية وقرطبة وغرناطة والجزائر والمهديّة وطرابلس الغرب، وسائر بلاد إفريقية، وكان حازماً سديد الرأي، حسن السياسة للأمور، كثير سفك الدم على الذنب الصغير، وكان يعظم أمر الدين ويقويه، ويلزم الناس بالصلاة بحيث أنه من رآه وقت الصلاة غير مصل قتل، وجمع الناس في المغرب على مذهب مالك في الفروع، وعلى مذهب أبي الحسن الأشعري في الأصول، وكان أبيض، ذا جسم عمم (ضخم) تعلوه حمرة وكان أسود الشعر، معتدل القامة، وضيئا، جهوري الصوت، فصيحا، جزل المنطق، لا يراه أحد إلا أحبه بديهة .

[29]- يذكر صاحب كتاب الحلل الموشية: "...، وكان يدخلهم كل يوم جمعة بعد الصلاة داخل القصر، فيجتمع الحفاظ فيه، وهم نحو ثلاثة آلاف كأنهم أبناء ليلة من المصامدة، وغيرهم قصد بهم سرعة الحفظ والتربية على ما يريده فيأخذهم يوماً بتعليم الركوب، ويوماً بالرمي بالقوس، ويوماً بالعوم في بحيرة صنعها خارج بستانه مربعة طول تربيعها ثلاثمئة باع، ويوماً يأخذهم ليجذفوا على قوارب وزوارق صنعها لهم في تلك البحيرة".

[30]- بجاية: بالكسر، وتخفيف الجيم، وألف، وياء، وهاء، مدينة على ساحل البحر بين إفريقية والمغرب، كان أول من اختطّها الناصر بن علناس بن حماد بن زيري بن مناد بن بلكّين، في حدود سنة 457، بينها وبين جزيرة بني مزغنّاي أربعة أيام، كانت قديما ميناء فقط ثم بنيت المدينة، وهي في لحف جبل شاهق وفي قبلتها جبال كانت قاعدة ملك بني حماد، وتسمّى الناصرية أيضا باسم بانيها، وهي مفتقرة إلى جميع البلاد لا يخصّها من المنافع شيء، إنما هي دار مملكة، تركب منها السّفن وتسافر إلى جميع الجهات، وبينها وبين ميلة ثلاثة أيام، وكان السبب في اختطاطها أن تميم بن المعزّ بن باديس صاحب إفريقية.

قراءته ويتعهدوه، ويؤمر طلبة الحضر ومن في معناهم بقراءة العقائد وحفظها وتعاهدها على سبيل التفهم والتبين والتنبه والتبصر، ويلزم العامة في الديار بقراءة العقيدة التي أولها (اعلم أرشدنا الله وإياك) وحفظها وتفهمها، وأشمل في هذا الإلزام الرجال والنساء والأحرار والعبيد، وكل من توجه عليه التكليف، إذ لا يصح لهم عمل ولا يقبل منهم قول دون معرفة التوحيد" (بروفانصال، 1941م. 126-138).

عمل الخليفة عبد المؤمن على ترسيخ العقيدة التومرتية في الأندلس، ولاقى الكثير من الصعوبات نظراً لما يراه الأندلسيون في أنفسهم من التطور الثقافي والفكري على المغاربة، فقام عبد المؤمن باختيار نخبة من أبناء الأسر الأندلسية، بهدف تعليمهم وتحفيظهم العقيدة الموحدية والقرآن وأحاديث الرسولﷺ (ابن القطان، 1990م ، 179)، لإدخالها إلى قلب المجتمع الأندلسي، فبلغوا خمسين طفلاً من إشبيلية، ونظمت الدولة هذه العملية، بالاعتماد على فتيان من أبناء المجتمع الأندلسي، وتكييفهم ذهنياً والإغداق عليهم مادياً (أومليل، 1996م، 214).

كان للخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور، دوراً مهماً في تطوير القواعد العلمية، في بلاد إفريقيا والمغرب والأندلس(ابن أبي زرع، 1972م، 217)، وقام بإحداث تغييرات جذرية في المجال الديني، حيث قام بإعادة الناس إلى المذهب الظاهري في القرآن والحديث، لدرجة أنه كان يمليه على الناس بنفسه ويأمرهم بحفظه، فحفظه الناس العامة والخاصة على حد سواء (أومليل، 1996م، 214)، وحرق كتب الفقه المالكي في أنحاء البلاد، وأصدر أوامره للعلماء والمحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة في الصلاة وما يتعلق بها على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة فكان يمليه بنفسه على الناس ويطالبهم بحفظه وكان يعطي لمن حفظه الكساء والأموال (المراكشي، 1949م ، 278-280)، وكان هدف الخليفة هو محو المذهب المالكي من بلاد المغرب وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث (حركات، ج1، 2000م، 352). فقال المراكشي عن هذا الأمر: "في أيامه انقطع علم الفروع وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن جرد ما فيها من حديث الرسول والقرآن، ففعل ذلك وأحرق جملة منها في سائر البلاد كمدونة[31](نخبة من أساتذة الجامعات المصرية والعربية، ١٩٩٨م، ج28، ٨٩٨٣) سحنون[32] (ضيف، 1960، ج4، 169).

وكتاب ابن يونس ونوادر ابن أبي زيد ومختصره وكتاب التهذيب للبرادعي، وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها، لقد شهدت منها وأنا بمدينة فاس، يؤتى منها بالأحمال فتوضع ويطلق فيها النار، وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه، وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة، وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من مصنفات العشرة والصحيحين والترمذي وسنن ابن داوود وسنن النسائي وسنن البزار وسنن الدارقطني وسنن البيهقي في الصلاة وما يتعلق بها، على

[31] المدونة: المصدر الرئيسي الثاني في دراسة مذهب الإمام مالك هو (كتاب المدونة الكبرى) الذي ألفه سحنون القيرواني (160 – 240 هـ) وهو مجموعة من آراء الإمام مالك الفقهية ويتضمن تصحيحات وإجابات أرسلها ابن القاسم العتاقي (المتوفى عام 191 هـ/ 806 م) تلميذ مالك إلى سحنون طبقا لآراء مالك نفسه وآراء معاصريه وشيوخه في الحديث ومنهم الزهري (المتوفى عام 123هـ/ 740 م) ونافع (المتوفى عام 116هـ/ 743 م) وربيعة الرأي. ويسمى المدونة أيضا المختلفة لأنه تمت ونقحت، وتعود الأهمية العملية للمدونة إلى أنها تصور العلاقة بين الدين والتجارة وأنه يتناول الإجراءات التجارية التوثيق وإثبات البيع وجميع المعاملات التجارية. وفي المدونة وحدها أربعون ألف مسألة تضمنت أكثرَ ما كُتب من السماع من مالك للمدونة عدد كبير من الشروح منها ما ترجم إلى لغات أخرى، وأول ما نذكر من هذه الأعمال كتابي اختصار المدونة والنوادر والزيادات على المدونة لابن أبي زيد القيرواني (المتوفى عام 386 هـ/ 996 م) وهو ملخص لمدركات المذهب ألحق به دراسة لحالات لم يتوقعها سحنون.

[32] سحنون القيرواني (160 – 240 هـ): عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي المشهور باسم سحنون القيرواني المتوفى سنة 240 كان أديبا لُغَويًا، فيه زُهْد وورع وهو الذي نشر المذهب في المغرب ودفعه إلى أن يشيع في جميع أرجائها، وله فيه مصنفه الذى ظل اسمه يدوّي هناك منذ ظهوره، وهو المدونة الكبرى التي لا تزال تتّخذ المرجع الأساسي بتلك الديار لتعليم الفقه المالكي وتدريسه، وقد نشرت بالقاهرة من قديم، ونشرت لها شروح مختلفة، له كتاب الكبير، والمسند، وشرح الموطأ، وغيره

نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت، وكان قصده من ذلك محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة...، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده إلا أنهما لم يظهرانه، وأظهره يعقوب هذا" (المراكشي، 1949م ، 278–279)، وكذلك قام أبو يوسف المنصور بإتباع سياسة الاستقطاب واحتواء المتصوفة، ويعود السبب في ذلك إلى الصراع المرير الذي خاضه مع المالكيين، حيث عمل على إزالة ذلك المذهب من البلاد، إضافة إلى قوة المتصوفة في المجتمع الموحدي[33] (ابن عذاري، 1985م، 235)، وعندما عجز المنصور ومن أتى بعده عن القضاء عليهم، وجد أن احتوائهم أكثر نفعاً من معاداتهم، لذلك لم تكن تلك الحركة تشكل خطر سياسي على الدولة، بشكل خاص مع استقطاب أولياء التصوف أو تحييدهم على الأقل (مصطفى، 2012م، 435–436) .

فشل يعقوب المنصور في محاربة الفقه المالكي في المجتمع الموحدي، كما أنه لم يستطع محو التقاليد العلمية التي أسسها هؤلاء الفقهاء منذ ظهور المذهب في المغرب واستقراره به، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها:

– فرض يعقوب المنصور المذهب الظاهري على العامة بالإكراه والقوة.

– اعتقاد العامة أن المذهب المالكي هو المذهب الصحيح، نتيجة استيعابهم وفهمهم لسياسة الخلفاء التي تقوم على استبدال مذهب بمذهب أخر.

– إضافة إلى ثبات وتكاتف فقهاء المذهب المالكي، في وجه الحرب التي شنتها الدولة الموحدية على مذهبهم وأفكارهم (المامي، 2002م، 109–113).

لم يكن المنصور مرغوباً به من طرف إخوته وعمومته ولم يرونه أهلاً لمنصب الخلافة وهذا ما جعل المؤرخون يعتقدون بفشل حركة المنصور الاستراتيجية الثقافية والمذهبية الانقلابية على الفكر المالكي والموحدي على حد سواء، ولذلك حاول إخواته وعمومته خلعه وتنصيب أنفسهم حكاماً[34] (ابن عذاري، 1985م، 280–281)، إلا أنه جعل لنفسه قبيلة جديدة وجنداً آخرين من الطلبة، الذين استعملهم باسم الزهد والعناية بالحديث كرد فعل لترسيخ حكمه، فأعلنها حرباً على الفقهاء ورجال الدين من أهل الرأي، وقرر كسر شوكتهم وتقليص سلطتهم ونفوذهم، وتغيير هؤلاء بمن سموا الصالحين المتبتلين (الجابري ، 1998م، 57).

اتسمت حركة المنصور بأنها دينية وليست سياسية، ويؤكد ذلك أن المنصور نفسه كان محباً للعلم والعلماء ومعظماً لهم ويزور قبور الفقهاء ويتبرك بهم إضافة لاشتهاره بعلوم الحديث والفقه واللغة (الأنيس، 1971م، 216). وغير متشدد في تطبيق قراراته مع المخالفين لتوجيهاته وأوامره[35] (كرراز، 2014–2015م، 264)، ومن أشهر علماء المالكية الذين حظوا عنه بمكانة عالية هو

[33]– انتشرت إشاعة مفادها أن المنصور نفسه أصبح مريداً، واعتزل الملك وساح في الأرض زاهداً أو مرابطاً وأنه توفي في الشام، فذكر ابن عذارى: "كذب الكافة من العامة بوفاته...، فآونةً يجعلونه مرابطاً وتارةً يثبتونه حاجاً، تمسكا بحبه واتباعه لهوى النفس من التلذذ بذكره...، أخبرني بعض المشارقة في بلادهم أن قبر المنصور ملك المغرب في بلاد الشام، ولا ريب ولا اختلاف أن المنصور رحمه الله كان رجلاً صالحاً عالماً فاضلاً، وثبت عند قرابته وأهل بيته أن قبره بتينمل".

[34]– بدأت ملامح المعارضة العائلية لحكم المنصور بالظهور بعد مرضه مرضاً شديداً، فقام الطامعون بالحكم من أقاربه بالعمل على استمالة أشياخ الموحدين إلى صفهم تمهيداً لإعلان وفاة المنصور، ومبايعة أنفسهم بالخلافة، ومن هؤلاء أخيه ووالياه على بلاد الأندلس أبو يحيى، الذي أبطأ في الخروج إليه والاطمئنان عن صحته، بل ودعا إلى نفسه، وعندما أفاق المنصور من مرضه، جاء أخاه معتذراً لكن الخليفة قتله، ومن ثم أقبل على القرابة وأمر بإخراجهم على أسوء حال حفاة عراة الرؤوس، ولم يزل أمر القرابة من يومئذ في خمول، وكانوا قبل ذلك لا فرق بينهم وبين الخليفة سوى نفوذ العلامة، وكان من قتل في هذه الحادثة أخويه وعمه.

[35]– من الأمثلة التي يمكن إيرادها عن عدم تشدد الخليفة تجاه المالكية وفقهائها، عندما بلغ الخليفة قيام أحد الفقهاء وهو أبو زكريا الزواوي(611هـ)، بتأليف كتاب اسمه حجة الأيام وقدوة الأنام الذي عارض فيه الآراء والأفكار الظاهرية، وأيد أفكار المالكية، فتم إبطال الكتاب دون معاقبة الفقيه.

أحمد بن عتيق بن جرج[36] (بولطيف، 2009م، 190) الذي قدمه المنصور للشورى والفتوى في القضايا الشرعية، فكانت الفتاوي في نوازل الأحكام تصدر عنه فتذهب إلى القاضي الذي ينسب كل فتوى إلى قائلها من أهل المذهب المالكي (ابن عبد الملك المراكشي، ج1، 1984م، 279-282).

أسهمت سياسة المنصور في نشاط الحركة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الموحدي، وعملت على إيجاد فئة من الناس ذات تطور فكري وعقائدي كبير، إلا أن العقبة الرئيسة التي واجهت المنصور هي ظهور حركة معارضة واسعة ضمن صفوف أتباع المذهب المالكي نتيجة محاولة المنصور محو هذا المذهب من الدولة.

الخاتمة:

شهد المذهب المالكي في علاقاته مع دولة الأمويين والدولة المرابطية الكثير من التقارب والتوافق وذلك لعدة أسباب أهمها تمتع ذلك المذهب بالكثير من الشعبية الأمر الذي أدى التفاف المجتمع الأندلسي حول علماء وشيوخ المذهب، ولم يكن هذا التقارب بهدف التبرك بأولئك العلماء، أو نيل رضاهم، إنما كان الغاية الأساسية هو بسط السيطرة على القاعدة الشعبية التي تمتعت بها النخبة من المتصوفة عند العامة، يضاف إلى ذلك رغبة الحكام والأمراء في نزع السلطة الرمزية منهم والتي كانت متجذرة في أذهان الناس، وفي المقابل فإن من أسباب ودوافع تقرب علماء المذهب المالكي من دولة الأمويين والدولة المرابطية كان إيجاد الداعم والراعي الرسمي لهم، حيث قامت تلك القوى بجعله مذهباً رسميا للدولة، فكان الرابط السياسي بينهم وبين الحكام قائماً مع استمرار العمل الديني لهم الملتزم بالدفاع عن القضايا المجتمعية في الأندلس.

ومع ظهور دولة الموحدين واستلامها لزمام الحكم تغير الواقع الاجتماعي في الأندلس، فعمل الموحدون على محاربة المذهب المالكي في المغرب والأندلس إلا أن فشل الموحدين في إجبار العامة على اعتناق عقيدتهم الدينية المتمثلة بأفكار وتعاليم ابن تومرت، جعلت أغلب العامة تتمسك بالمذهب المالكي الأكثر انتشاراً وتوسعاً في المغرب الإسلامي. ولعل أحد أهم الأسباب التي دفعت العامة للنفور من العقيدة الموحدية، هو عدم اقتناع الخلفاء الموحدين بأفكار ابن تومرت ومعتقداته التي ظهرت مع بداية الدعوة. وهكذا وبسبب قبول المجتمع الأندلسي للمذهب المالكي وبسبب تماسكه فقد كتب لهذا المذهب الاستمرار والحفاظ على تعاليمه وأفكاره كعقيدة دينية وفكر متجدد رغم كل العقبات التي واجهته.

معلومات التمويل : هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

[36]- هو أحمد بن عتيق بن الحسن بن زياد بن جرج، من أهل بلنسية، كان فقيهاً موصوفاً متقد الخاطر وسرعة البديهة، تصدى للإفتاء في نوازل الأحكام، فسجلت له أجوبة دلت على سعة علمه، وبراعة استنتاجه.

المراجع:

1- ابن أبي زرع، علي الفاسي. (1972م). الأنيس المطرب بروض القرطاس (في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس). دار المنصور للطباعة والوراقة: 517.

2- ابن الأثير، علي بن محمد الجزري. (2012م). أسد الغابة في معرفة الصحابة. ط:1. دار ابن حزم: 767.

3- ابن تومرت، محمد. (2007م). أعز ما يطلب. وزارة الثقافة: 430.

4- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (1979م). العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. دار الفكر: 840.

5- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (2004م). مقدمة ابن خلدون. ط:1. دار البلخي: 560.

6- ابن عبد الملك المراكشي، محمد بن محمد الأنصاري الأوسي. (1984م). الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة. دار الثقافة للنشر: 240.

7- ابن عذاري، أحمد بن محمد المراكشي. (1985م). البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب. ط:1. دار الغرب الإسلامي: 358.

8- ابن عساكر، علي بن الحسن. (1996م). تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها. دار الفكر للطباعة: 487.

9- ابن الفرضي، عبد الله بن محمد الأزدي القرطبي. (1971م). تاريخ علماء الأندلس. دار الكتب العلمية: 504.

10- ابن القطان، علي بن محمد المراكشي. (1990م). نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان. دار الغرب الإسلامي: 301.

11- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1991م). البداية والنهاية. مكتبة المعارف: 369.

12- ابن وردان. (1988م). تاريخ مملكة الأغالبة. ط:1. مكتبة مدبولي: 78.

13- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب. (د.ت). المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية المصرية: 219.

14- أبو زهرة، محمد. (2002م). مالك حياته وعصره. ط:2. دار الفكر العربي: 500.

15- أبو مصطفى، كمال السيد. (1998م). دراسات في تاريخ وحضارة المغرب والأندلس. مركز الاسكندرية للكتاب: 158.

16- أومليل، علي. (1996م). السلطة الثقافية والسلطة السياسية. ط:1. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 280.

17- بروفانصال، لافي. (1941م). مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، المطبعة الاقتصادية: 274.

18- البغدادي، عبد المؤمن بن عبد الحق. (1992م). مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع. ط:1. دار الجيل: 1630.

19- بل، ألفرد. (1987م). الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي من الفتح الإسلامي حتى اليوم. ترجمة عبد الرحمن بدوي. ط:3، دار الغرب الإسلامي: 459.

20- بنسباع، مصطفى. (1999م). السلطة بين التسنن والتشيع والتصوف ما بين عصري المرابطين والموحدين. ط:1. جامعة عبد المالك السعدي: 153.

21- بولطيف، لخضر محمد. (2009م). فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي (510-668هـ/ 1116-1269م). ط:1. المعهد العالمي للفكر الإسلامي: 464.
22- البيلي، محمد بركات. (1993م). الزهاد والمتصوفة في بلاد المغرب والأندلس حتى القرن الخامس الهجري، دار النهضة العربية: 204.
23- الجابري، محمد عابد. (1998م). ابن رشد (سيرة وفكر). ط:1. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 343.
24- الجابري، محمد عابد. (2002م). تكوين العقل العربي. ط:8. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: 384.
25- حركات، إبراهيم. (2000م). المغرب عبر التاريخ (عرض لأحداث المغرب وتطوراته في الميادين السياسية والدينية والاجتماعية والعمرانية والفكرية منذ ماقبل الإسلام إلى العصر الحاضر). دار الرشاد الحديثة: 429.
26- حسن، حسن إبراهيم. (1996م). تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي. ط:14. دار الجيل: 439.
27- حمودة، عبد الحميد حسين. (2007م). تاريخ المغرب في العصر الإسلامي (منذ الفتح الإسلامي حتى قيام الدولة الفاطمية). ط:1. الدار الثقافية للنشر: 431.
28- الحموي، ياقوت بن عبد الله. (د.ت). معجم البلدان. د.ط. دار الكتب العلمية: 376.
29- الدقر، عبد الغني. (1998م). مالك بن أنس إمام دار الهجرة. ط:3. دار القلم: 391.
30- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (٢٠٠٣م). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، دار الغرب الإسلامي: 1238.
31- شرحبيلي، محمد بن حسن. (2000م). تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية: 626.
32- الشكعة، مصطفى. (1991م). الإمام مالك بن أنس. ط:3. دار الكتاب المصري: 194.
33- الشنقيطي، محمد بن محمد سالم المجلسي. (٢٠١٥ م). لوامع الدرر في هتك أستار المختصر. دار الرضوان: 838.
34- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم. (1968م). الملل والنحل. د.ط. مؤسسة الحلبي وشركاه: 202.
35- الصفدي. خليل بن أيبك. (1955م). أمراء دمشق في الإسلام. ط:1. المجمع العلمي العربي: 260.
36- الصلابي، علي محمد. (2007م). الفتح الإسلامي في الشمال الإفريقي. ط:1. مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع: 263.
37- ضيف، شوقي. (١٩٦٠م). تاريخ الأدب العربي، دار المعارف: 699.
38- طه، جمال أحمد. (2000م). مظاهر الحياة الاجتماعية بالمغرب في عصري المرابطين والموحدين (450هـ-1054م/ 668هـ-1269م). دار الوفاء: 437.
39- عبد القادر ربوح. (2015م). المذهب المالكي بالأندلس من الظهور إلى عصر التمكين والسيادة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد19. 315-354.
40- علام، عبد الله بن علي. (1970م). الدولة الموحدية في المغرب في عهد عبد المؤمن بن علي. دار المعارف: 424.
41- علي، محمد إبراهيم. (٢٠٠٠م). اصطلاح المذهب عند المالكية. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث: 626.

42- عنان، محمد عبد الله. (1997م). دولة الإسلام في الأندلس (العصر الأول من الفتح إلى بداية عهد الناصر). ط:4. مكتبة الخانجي: 773.
43- الغزالي، أبي حامد. (2013م). معيار العلم في المنطق. ط:2. دار الكتب العلمية: 381.
44- الفاسي، الحسن بن محمد الوزان. (1983م). ط:2. وصف أفريقيا. دار الغرب الإسلامي: 382.
45- الكازروني، علي بن محمد البغدادي بن. (1970م). مختصر التاريخ من أول الزمان إلى منتهى دولة بني العباس. المؤسسة العامة للصحافة: 435.
46- كرراز، فوزية. (2014-2015م). عامة المغرب الأوسط في ظل السلطة الموحدية، مجلة عصور. العدد: 22-23. جامعة وهران. 185-205.
47- ماجد، عبد المنعم. (1996م). تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى. ط:7. مكتبة الأنجلو- المصرية: 358.
48- المامي، محمد المختار محمد. (2002م). المذهب المالكي (مدارسه، مؤلفاته، خصائصه، وسماته). ط:1. مركز زايد للتراث والتاريخ: 622.
49- مجهول. (1989م). أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها رحمهم الله والحروب الواقعة بها بينهم. ط:2. تح: إبراهيم الإبياري. دار الكتاب المصري: 174.
50- محمد الزركشي، أبي عبد الله بن إبراهيم. (1966م). تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية. ط:2. المكتبة العتيقة: 189.
51- محمود، أحمد بكير. (1990م). المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب. ط:1. دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع: 114.
52- مخلوف، محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم. (٢٠٠٣م) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتب العلمية: 715.
53- المراكشي، عبد الواحد. (1949م). المعجب في تلخيص أخبار المغرب (من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين). ط:1. مطبعة الاستقامة: 420.
54- المسلمي، محمد صالح وبنصر، محمد علوي وخرشفي، ادريس وسعيد، الحسين والتيغانميني، الحسين ألحيان وأحمدون، عبد الخالق وفيفو، عبد السلام. (1998م). التراث المالكي في الغرب الإسلامي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني: 230.
55- مغزاوي، مصطفى. (2012م). التحولات المذهبية في المغرب الإسلامي والأندلس في العصر الموحدي (6-8هـ/11-13م)، وزارة التعليم العالي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط،2011-2012م، : 615.
56- المقري، أحمد بن محمد التلمساني. (1986م). نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. دار صادر: 618.
57- المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر.(1418هـ). المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. ط:1. دار الكتب العلمية: 454.

58- المكناسي، أحمد بن القاضي. (1973م). جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام في مدينة فاس. دار المنصور للطباعة والوراقة: 693.
59- منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة. مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. العدد1: 853.
60- المهدوي، أبو الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التنوخي. (٢٠٠٧م). التنبيه على مبادئ التوجيه. دار ابن حزم: 511.
61- مؤلف أندلسي من أهل القرن الثامن الهجري. (1979م). الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية. ط:1. نشر وتوزيع دار الرشاد الحديثة: 207.
62- النجار، عبد المجيد. (1983م). المهدي بن تومرت (حياته آراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب). ط:1. دار الغرب الإسلامي: 604.
63- نخبة من أساتذة الجامعات المصرية والعربية. (١٩٩٨م). موجز دائرة المعارف الإسلامية. مركز الشارقة للإبداع الفكري: 1034
64- نسيم، نوار. (2013م). المذهب المالكي ببلاد المغرب في العهد الأغلبي والفاطمي ما بين الأصول المشرقية والجهود المغربية. مجلة الدراسات التاريخية. العدد (15-16): 72-74. 72-94.
65- نصر الله، سعدون عباس. (1987م). دولة الأدارسة في المغرب (العصر الذهبي172-223هـ/ 788-835م). ط:1. دار النهضة العربية: 208.
66- الونشريسي، أحمد بن يحيى. (1981م). المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل أفريقيا والأندلس والمغرب. دار الغرب الإسلامي للطباعة: 407.
67- اليافعي، عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان. (1997). مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان. ط:1. دار الكتب العلمية: 378.